مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٤٧٦**

الثلاثاء ٧ شباط/فبراير ٢٠١١، الساعة ١٠/١٠

نيويورك

الرئيسة:	السيدة فيوتي	(البرازيل)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	البرتغال	السيد موارايس كابرال
	البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد تيان لن
	غابون	السيد مونغارا موسوتسي
	فرنسا	السيد بريانس
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	لبنان	السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد أونيمولا
	الهند	السيد هارديب سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2011/20)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه الجلسة هي أول جلسة علنية للمجلس لشهر شباط/فبراير، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد، بالنيابة عن المجلس، بسعادة السيد إيفان باربالیتش، الممثل الدائم للبوسنة والهرسك، لاضطلاعه بمهام رئيس مجلس الأمن لشهر يناير ٢٠١١. وأنا على ثقة من أنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس عندما أعرب عن عميق التقدير للسفير باربالیتش ووفده للحنكة الدبلوماسية الكبيرة التي أبدياها في تسيير أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

"تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2011/20)".

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أود أن أدعو الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية للاشتراك في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أدعو السيد روجر ميس، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

يشرع مجلس الأمن الآن في النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2011/20، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أعطي الكلمة الآن للسيد روجر ميس.

السيد ميس (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أمثل أمام المجلس اليوم بشأن التقرير الثاني (S/2011/20) المقدم من الأمين العام منذ اتخاذ القرار ١٩٢٥ (٢٠١٠). ويسرني أن أحيط علماً بالتقدم المحرز في مجالات مهمة عديدة من ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لكن ألاحظ أيضا استمرار الشواغل والمسائل، لا سيما فيما يتعلق بالحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما أشار إلى ذلك تقرير الأمين العام.

(تكلم بالفرنسية)

شهدت العلاقات بين البعثة والحكومة الكونغولية تحسناً مطرداً، كما أكد لنا ذلك الرئيس كابيلا لدى اجتماعه بوكيل الأمين العام وشخصي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وهكذا استطاعت البعثة أن تقيم حواراً بناء جدا مع أصحاب المصلحة المدنيين والعسكريين على جميع مستويات الحكومة. وتمثلت واحدة من نتائج هذا الحوار، من بين نتائج أخرى، في تعزيز التعاون في مجال التعاون التشغيلي العسكري، وبرامج تدريب الشرطة، والنهج المعتمد لبرامج الاستقرار وعملية التقييم المشترك.

(تكلم بالإنكليزية)

تتضمن عملية التقييم المشترك الجارية استعراضا نشطاً للظروف الأمنية باستخدام مدخلات من مجموعة متنوعة من المصادر، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية وفريق الأمم المتحدة القطري. وقد أكدت النتائج تواجد البعثة وصحة نهجها المتبع في المسائل الأمنية، مما يساعدنا أيضا في توجيه خططنا المستقبلية. ولا توجد حتى الآن توصيات ناشئة عن هذه العملية بتغيير التواجد العام للبعثة أو نهجها العام، على الرغم من أننا سنستمر في إجراء تعديلات معينة استجابةً لظروف تكتيكية ولظروف تتعلق بالتهديدات.

وتظل حماية المدنيين تمثل، بشكل واضح، أولويتنا الرئيسية ومحل تركيزنا، وذلك، على وجه الخصوص، من جراء العمليات التي تقوم بها جماعات مسلحة أجنبية ومحلية في الجزء الشرقي من البلد. ولا تزال هذه الجماعات تسلك سلوك قوات عدوانية، وتلجأ في كثير من الأحيان إلى استخدام الاغتصاب أو غيره من أشكال العنف كسلاح ضد المدنيين، مثلما وقع، على سبيل المثال، مؤخرا في منطقة فيزي بكيفو الجنوبية، حيث أقدمت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا على ارتكاب ما بين ٥٠ و ٨٠ حالة عنف جنسي خلال النصف الأخير من كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وتواصل البعثة الاستجابة لهذه الحوادث، وتقدم كل الدعم والحماية الممكنين في هذا المجال.

وفي الوقت نفسه، كان هناك أيضا الكثير جداً من الحالات المبلغ عنها لانتهاكات يرتكبها أفراد ينتمون إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية. وظللنا نعمل بشكل وثيق مع السلطات الكونغولية للتصدي لتلك الانتهاكات، ويشجعني أن ألاحظ حدوث زيادة كبيرة، خلال عام ٢٠١٠، في عدد المعتقلين في صفوف الجنود الحكوميين والشرطة ممن اتهموا بارتكاب مثل هذه الانتهاكات. على سبيل المثال، كان هناك عدد كبير من حالات الاغتصاب والانتهاكات الأخرى التي ارتكبتها القوات المسلحة في الأيام الأولى من كانون الثاني/يناير، وقد جرى ذلك أيضاً في منطقة فيزي، وأسفر عما لا يقل عن ٣٥ من ضحايا العنف الجنسي. وبعد تدخل سريع قامت به السلطات الحكومية والبعثة، أُلقي القبض على ١١ جنديا من بينهم قائدهم وثلاثة ضباط آخرين. مثل هذا الإجراء يمثل خطوة جديرة بالترحيب من أجل وضع حد للإفلات من العقاب الذي يشعر به الكثيرون لفترة طال أمدها.

بيد أن من المهم ملاحظة أنه لا تزال هناك مواطن ضعف كبيرة في قدرة نظامي العدالة المدنية والعسكرية. وقد اتخذت البعثة إجراءات لتعزيز قدرات المحاكمات العسكرية بإنشاء خلايا محاكمات مشتركة، بفضل الدعم الذي قدمته الحكومة الكندية علاوة على صندوق بناء السلام، لكن لا تزال هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود. ويجب أن أوضح أيضاً أن برامج إدماج الأفراد السابقين من أعضاء الجماعات المسلحة تسبب مشاكل إضافية. ومع أن مثل هذه البرامج تشكل عنصرا أساسيا في الجهود المبذولة لمعالجة مشكلة الجماعات المسلحة الكونغولية المستقلة، فإن أولئك الأفراد الذين جرى إدماجهم بدون توفير التدريب الكافي كثيراً ما يتورطون في الانتهاكات المبلَّغ عنها.

وللتصدي لهذه المسألة، ومعالجة الحاجة الكبيرة للتأهيل المهني العام في الخدمات الأمنية بجمهورية الكونغو الديمقراطية، أؤيد بقوة جميع الجهود الرامية إلى زيادة التدريب المقدم إلى القوات المسلحة ليصل إلى المستوى الكافي. وأود أيضا أن أشدد على أهمية زيادة قدرات الشرطة الوطنية الكونغولية. ومع أن البعثة بدأت في أيلول/سبتمبر برنامجاً تدريبياً طويل الأجل لرجال الشرطة المدمجين حديثا، بدعم مالي من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، فإن هناك حاجة إلى ما هو أكثر من ذلك بكثير.

إن السبب الأساسي لاستمرار العنف في الشرق يكمن، بطبيعة الحال، في تواجد الجماعات المسلحة المتبقية ونشاطها. ومن بين هذه الجماعات، لا تزال القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تحتفظ بأكبر القدرات العسكرية، وتعمل أساساً في محافظتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. ومع ذلك، يمكنني أن أبلغ عن بعض بوادر الأمل في الجهود الطويلة الأمد الموجهة لمكافحة هذه الجماعة المنبثقة عن القوات المسلحة الرواندية السابقة/الإنتراهاموي.

ومن الواضح أن الإجراءات التي اُتخذت في أوروبا ضد القادة السياسيين الرئيسيين للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا قد أدت إلى إضعاف الروح المعنوية للقوات في الميدان؛ وهذه الإجراءات، جنبا إلى جنب مع الجزاءات الجديدة الصادرة عن مجلس الأمن لاستهداف القادة الرئيسيين للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، والقيام بالمزيد من عمليات بعثة الأمم المتحدة بالتعاون مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، قد زادت من الضغوط على القوات الديمقراطية وغيرها من القوات في شرقي الكونغو. ونتيجة لذلك، شهدنا بعض مظاهر الإنهاك والمشاكل التشغيلية داخل القوات وتزايداً في عدد كبار الضباط ممّن تقدموا بطلبات للعودة إلى الوطن.

ومن المؤكد أن من السابق لأوانه الزعم بأن القوات الديمقراطية قد بدأت في الانهيار، إلا أن قدرة الجماعة آخذة في التقلص، وهي تواجه ضغوطاً. وفي الواقع، للمرة الأولى في تجربتي في المنطقة، أشعر أن الحل النهائي لهذا التهديد الطويل الأمد لسكان المنطقة قد بدأت خطوطه العريضة تلوح للناظر. لم نصل بعد إلى نقطة إحراز النجاح، بيد أن ثمة تقدما واضحا. وأرى أن من الأهمية بمكان المحافظة على الضغوط السياسية والعسكرية إلى أقصى حد ممكن، من أجل الاستفادة من هذا الاتجاه المشجع.

كما أن من الواضح أن بعض الجماعات الأجنبية الأخرى لا تزال تمثل مشكلة كبيرة. فبالدرجة الأولى، لا يزال جيش الرب للمقاومة يشكل تهديداً رئيسياً بتكتيكاته وعملياته العنيفة. وبالرغم من أن أعداد مقاتلي جيش الرب للمقاومة في جمهورية الكونغو الديمقراطية محدودة، فإنهم يعملون في مناطق نائية جدا، ويجعل البعد الإقليمي العابر للحدود من السيطرة أمراً عسيراً. وتتواصل الجهود لزيادة التعاون الإقليمي، ومن بينها إنشاء المركز المشترك للاستخبارات والعمليات في أواخر عام ٢٠١٠ في دونغو، بالمقاطعة الشرقية. وظل قائد جيش الرب للمقاومة، جوزيف كوني، خارج جمهورية الكونغو الديمقراطية في الأشهر الأخيرة؛ وبما أنه يمثل العامل الأهم لجيش الرب كمنظمة، فيجب، في رأيي، إبقاؤه في بؤرة الاهتمام، باعتبار ذلك جزءاً مكملاً لجهودنا وللجهود الأخرى الجارية لحماية المدنيين.

وأود أن أشير أيضا إلى أن الحالة الآخذة في التفاقم في جنوب السودان في أعقاب الاستفتاء تتطلب أيضا رصداً دقيقاً بشأن الفرص الممكنة لجيش الرب للمقاومة، وكذلك بالتأكيد فيما يتعلق بالبيئة الأمنية العامة في المنطقة. لقد تشاورنا مع مسؤولي الحكومة الكونغولية فيما يتعلق بهذه المسائل، وشرعنا أيضا في التخطيط للطوارئ استنادا إلى السيناريوهات المحتملة.

وخلال الأشهر الأخيرة، حافظت البعثة على مستوى عال جداً من العمليات إزاء تهديد الجماعات المسلحة في الشرق. وقد استخدمت مجموعة متنوعة من النماذج، بما في ذلك عمليات تقوم بها البعثة من جانب واحد وعمليات تجري بالتزامن مع عمليات ذات صلة تنفذها القوات المسلحة. بيد أن كل العمليات قد جرى التخطيط لها وتنفيذها بتعاون كامل مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والسلطات الكونغولية. وأنا سعيد بالكيفية التي استمر بها هذا التعاون في التطور، وأعتقد أن هذا النهج، وإنْ لم يخلُ من المشاكل، فقد كان فعالاً، والدليل على ذلك انخفاض فرص العمليات للجماعات المسلحة، والضغوط من أجل تشجيع إجراءات نزع السلاح والإعادة إلى الوطن أو إعادة الإدماج. وبطبيعة الحال، يجري كل الدعم المقدم للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وفقا لسياسة الدعم المشروط، دعما للمعايير الصارمة في احترام حقوق الإنسان. وأنا مقتنع تماما أن هذا الموقف العسكري الأكثر نشاطا يمثل عنصراً ضرورياً لتحقيق

شروط استتباب الأمن على المدى الطويل، وهذا هو الهدف المشترك للبعثة وللحكومة الكونغولية.

غير أنني أجد نفسي مضطرا للإشارة إلى الشواغل المتعلقة بالموارد. فنقص الطائرات العمودية العسكرية يفرض قيودا كبيرة على العمليات. وقرار الحكومة الهندية بتمديد استخدام الطائرات العمودية القتالية الحالية حتى تموز/يوليه يستحق كل ترحيب ويوفر المتنفس اللازم، ولكننا ما زلنا نواجه نقصا شديدا، من المتوقع زيادته إذا لم نتلق مساهمات جديدة في الوقت المناسب. ورغم أنه يمكن التخفيف من حدة هذا النقص بدرجة محدودة نوعا ما من خلال زيادة استخدام طائرات عمودية مدنية فإن ذلك يزيد أيضا من الضغوط على ميزانيتنا المرهقة جدا بالفعل، وأنا أشعر بقلق شديد أيضا حيال هذه المسألة.

وأود أن أشير أيضا إلى أننا نمضي قدما بنشاط في تنفيذ مجموعة متنوعة من المبادرات بغية توفير قدر أكبر من الحماية من التهديدات الماثلة، على النحو الذي جرى إيضاحه للمجلس في العام الماضي. وتشمل هذه المبادرات إنشاء شبكات تنبيه محلية وزيادة عدد المترجمين الشفويين للاتصال مع المجتمعات المحلية واستخدام هواتف محمولة ذات أرقام للاتصال مجهزة مسبقا وأجهزة اللاسلكي ذات التردد فوق العالي، وغيرها من الإجراءات. وأنا لن أزعم أن كل هذه الجهود ستحقق نتائج مثالية. إلا أنني أعتقد أننا أحرزنا تقدما كبيرا في تحديد المخاطر وفي الاستجابة سريعا لحالات العنف، وسنواصل بنشاط استعراض جميع العمليات والمبادرات لكي تظل فعالة قدر الإمكان في هذا المجال ذي الأولوية.

وأود أيضا أن أشير إلى التحركات الرامية للتصدي لاستغلال المعادن المؤججة للصراع والاتجار بها بصورة غير مشروعة، وهما أمران يدعمان الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالإضافة إلى الجهود الوطنية الكونغولية، بما في ذلك عملية الإنشاء الجارية لخمسة مراكز للتجارة بدعم من بعثة الأمم المتحدة وعدة هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة والمبادرات التي اتُخذت في الولايات المتحدة وأوروبا للسيطرة على التجارة الدولية، فقد عُقد مؤتمر قمة إقليمي هام في لوساكا في كانون الأول/ديسمبر لمعالجة هذه المسألة. وكان مؤتمر القمة ذاك، الذي شارك فيه مشاركة كاملة الرئيس كابيلا والعديد من الزعماء الإقليميين الآخرين، خطوة هامة إلى الأمام. وآمل بشدة أن يتسنى الحفاظ على هذا الزخم على جميع المستويات، الوطنية والإقليمية والدولية.

وأود أيضا أن أشدد على إحراز تقدم جيد نحو إجراء انتخابات وطنية في هذا العام، باعتبارها عنصرا حاسما في تحقيق الاستقرار الطويل الأجل في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولئن كان إجراء انتخابات عامة ينطوي على تحديات واضحة، فإن التحضيرات لها تمضي قدما. وأعتقد أن الحاجة الهامة إلى تهيئة ظروف شفافة ومفتوحة لضمان إجراء انتخابات ديمقراطية ناجحة واضحة جدا، وكذلك الأهمية الأساسية لهذه الانتخابات لاستمرار الاستقرار في الكونغو. وبعثة الأمم المتحدة تعمل بصورة نشطة على توفير ما يلزم من دعم لوجستي، حيث جرى نقل أكثر من ٢ ٦٠٠ طن من المواد ذات الصلة بالانتخابات إلى ١٩٠ من المراكز الرئيسية والفرعية حتى الآن. كما أن هناك تقدما مرضيا في سبيل كفالة التمويل العام لميزانية الانتخابات الكونغولية.

غير أنه لا بد لي من أن أعرب عن قلقي إزاء مستويات ميزانية بعثة الأمم المتحدة، حيث أنه من غير الواضح بعد أنه ستكون لدينا الأموال اللازمة في دورة ميزانية ٢٠١٢/٢٠١١ لكفالة توفير الدعم اللوجستي الضروري الذي نحن في وضع فريد لتقديمه. وإذا واجهنا عجزا في ميزانية بعثة الأمم المتحدة، فسنضطر لاستخدام

أموال من أجزاء أخرى من ميزانية البعثة، مع احتمال أن يكون لذلك تأثير سلبي كبير جدا على عمليات هامة أخرى. ونحن منخرطون في مناقشات نشطة بخصوص هذه المسائل ذات الأهمية الحيوية. وبطبيعة الحال، فإن الفشل في إجراء انتخابات ذات مصداقية سيكون بمثابة انتكاسة خطيرة للتقدم الكبير جدا الذي أُحرز على مدار سنوات طويلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأخيرا، أود أن أشدد على اعتقادي أننا نحرز تقدما هاما في تنفيذ جدول الأعمال العام لتحقيق الاستقرار، وأود أن أشير إلى بعض المبادرات الهامة التي تُنفذ في غرب جمهورية الكونغو الديمقراطية، تعزيزا لذلك الهدف. فقد أُعد مشروع برنامج متكامل لتوطيد السلام بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الدوليين، وحظي بترحيب السلطات الحكومية الكونغولية. وفي خطوة ذات صلة، فإننا نمضي قدما في بعثة الأمم المتحدة في تنفيذ برنامج تجريبي مبتكر للاستعاضة عن العديد من وظائف رؤساء المكاتب التقليدية في غرب جمهورية الكونغو الديمقراطية بوظائف منسقي مناطق، يأتي شاغلوها من هيئات الأمم المتحدة. ونعتقد أن هذه الخطوة ستعزز قدرتنا على تحقيق نتائج فعالة وتحسين التنسيق داخل أسرة الأمم المتحدة، بما يتماشى مع نهج أمم متحدة واحدة.

(تكلم بالفرنسية)

وقبل أن أختم، أود أن أعرب عن خالص امتناني لجميع موظفي بعثة الأمم المتحدة وهيئات الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذين يعملون بلا كلل من أجل تحقيق الاستقرار الدائم في البلد وضمان مستقبل أفضل للشعب الكونغولي.

(تكلم بالإنكليزية)

وفي ضوء هذا الدعم، وبينما أدرك التحديات والصعوبات المستمرة، فإنني ما زلت متفائلا، في ظل المشاركة والدعم المستمرين، بأننا في طريقنا صوب تحقيق ما يستحقه شعب الكونغو والمنطقة عن جدارة من أمن وظروف مستقرة. وأشكر أعضاء المجلس على اهتمامهم ودعمهم المستمر لبعثتنا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد ميس على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد إليكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): أود بداية أن أعرب عن ارتياحي لرؤيتكم، سيدتي، تترأسون مجلس الأمن هذا الشهر. فأنتم تمثلون بلدا، أي البرازيل، ترتبط به جمهورية الكونغو الديمقراطية بعلاقات ممتازة مبنية على الاحترام والتقدير المتبادلين. وأغتنم هذه الفرصة لأنضم إليكم في توجيه الشكر إلى سلفكم الممثل الدائم للبوسنة والهرسك، على الطريقة البارعة التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي، وكذلك على حماسته وخبرته وكفاءته في الاضطلاع بواجباته.

وإذ أعرب مجددا عن أطيب تمنياتي للسفير روجر ميس بالنجاح، فإنني أشيد به إشادة مستحقة على عمله بصفته الممثل الخاص للأمين العام على رأس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأشكره على إحاطته الإعلامية الشاملة وعلى عرض تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة S/2011/20 أمام المجلس اليوم.

لقد استمع المجلس إلى الممثل الخاص للأمين العام، وهو يصف العلاقة الجيدة بين حكومة بلدي وبعثة الأمم المتحدة في سياق تنفيذها لولايتها، وهو ما يمكنني أن أؤكده. والتقييم المشترك لم يشر بعد إلى ضرورة إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة أو انتشارها. وذلك في حد ذاته يعني الكثير. فبينما تم إنجاز أشياء كثيرة جدا، لا تزال هناك تحديات كبيرة، كما شدد على ذلك الممثل الخاص ببلاغة.

وقبل ١١ عاما وأثناء مناقشة مجلس الأمن بشأن أثر متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) على السلم والأمن في أفريقيا (انظر S/PV.4087) والتي عقدت في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، وجهت انتباه المجلس إلى استخدام الاغتصاب كسلاح حرب في بلدي وأدنت ذلك، على الرغم من أنني لم أكن سفيرا بعد. وكما أكدت مؤخرا في الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، المعقودة في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ كانون الثاني/يناير، فإن العنف ضد المرأة لا يزال يشكل، بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، آفة حقيقية وتذكرة قاتمة وإرثا بغيضا لعقد من فقدان السلام والأمن الدوليين، والذي كان بلدي ضحية التكفير عنه.

ومن بين المؤشرات الهامة على أن الوقت قد حان لوضع حد لتلك الممارسة الهمجية الدورة الثالثة للعمل الدولي للمسيرة العالمية للنساء، المعقودة في بوكافو من ١٣ إلى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وافتتاح ”مدينة الفرح“ للنساء الكونغوليات الناجيات من العنف الجنسي في بوكافو أيضا قبل أيام قلائل. وأعيد التأكيد مرة أخرى على الالتزام الثابت لجمهورية الكونغو الديمقراطية بالقضاء على آفة العنف الجنسي.

ومكافحة العنف ضد المرأة، ولا سيما العنف الجنسي، هي مسؤولية مشتركة ولكن متباينة للمجتمع الدولي والأمم المتحدة التي لم تكن إدارتها لأزمة البحيرات الكبرى قبل عقد من بين لحظاتها المشرقة. وهي، بالتأكيد، أيضا مسؤولية الحكومة الكونغولية التي تتحمل المسؤولية الأساسية عن الأمن وحماية المدنيين وضمان احترام سيادة القانون والقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان في بلدنا.

وأنا متفائل وواثق تماما بشأن نتائج الزيارة التي تقوم بها حاليا السيدة مارغوت فالشتروم، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات التراع، ولا سيما بخصوص إعداد استراتيجيات لمنع وردع العنف الجنسي ضد النساء. غير أن هذه الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، أيا كان مرتكبوها – سواء كانوا مواطنين أو أجانب أو حتى رسل سلام – تقتضي دفع تعويضات. وهي تقتضي وضع حد لهذا الإفلات من العقاب.

وينبغي لنا أن نؤكد أيضاً أنه على الرغم من أوجه القصور تلك، تبقى جمهورية الكونغو الديمقراطية واحدة من البلدان النادرة التي يلاحَق فيها ضباط كبار قضائياً ويسجنون لتورطهم في أفعال ترتبط بالعنف الجنسي مباشرة.

ولا بد من التنويه أيضاً إلى المساعدة التي تقدمها لنا بعثة الأمم المتحدة، لا سيما في القبض على المذنبين ووضع نظم إنذار مبكر بهدف الحيلولة دون وقوع حالات اغتصاب محتملة.

وفي هذا الصدد، فإنني أشعر بالاطمئنان كثيراً لأن العملية الرامية إلى الاستجابة للتقرير الذي يوثق لأخطر الانتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي المرتكبة خلال الفترة من آذار/مارس ١٩٩٣ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٣ في جمهورية الكونغو الديمقراطية بلغت مرحلة متقدمة.

فإنشاء الهيكل القضائي، وتحقيق العدالة لملايين الكونغوليين الذين سقطوا ضحية الفجوة في السلام والأمن الدوليين، سيجرى بالتأكيد بطريقة تمكننا من معرفة حالات الاغتصاب التي ما زالت ترتكب.

إن عودة السلام، السلام الكامل، هي الضمان الأمثل لوضع حد لهذه الأعمال التي نستنكرها. ولهذا السبب، لا بد أن تستمر المعركة ضد الجماعات الأجنبية والكونغولية المسلحة في المناطق التي لا يزال الأمن منعدماً

فيهـا، وذلـك بـدعم مـن بعثـة الأمـم المتحـدة والـشركاء المهتمين الآخرين.

وفي الجزء الشمالي من البلد، فإن التطورات السارة في جمهوريـة أفريقيـا الوسـطى والـسودان تمكننـا مـن تحـسين التنسيق لمواجهة جيش الرب للمقاومة بشكل فعال. كما أن هـذه التطـورات ستـساعدنا في الـشرق، في مقـاطعتي كيفـو الـشمالية وكيفـو الجنوبيـة، في القتـال ضـد فلـول الجماعـات المسلحة الأجنبية، ومعظم أفرادها من أصول رواندية، وضد مواطنيّ الكونغوليين الذين أصبحوا خارجين على القانون.

ولا بـد أن تتـزامن مكافحـة المجموعـات المـسلحة مع إصلاح القطاع الأمني. وقد أجاز البرلمان مؤخراً قوانين أساسـية لإصـلاح القـوات المـسلحة لجمهوريـة الكونغـو الديمقراطية، وتنظيم القوات المسلحة وعملها، وتنظيم وتمويل عمـل المجلـس الأعلـى للـدفاع، إلى جانـب مـشروع قـانون أساسـي بـشأن الـشرطة. وينبغـي لنـا الآن أن نعجـل بعمليـة إصـلاح القطـاع الأمـني للوفـاء بمتطلبـات إنـشاء جـيش وطنـي جمهـوري لا سياسـي يخـضع للـسلطة المدنيـة المنـشأة دسـتورياً على جميع مستويات السلطة. وينبغي لهذه السلطة أن تحترم وتحمي الكرامة والحريات الأساسية للفرد، ولا سيما المرأة، علـى أن تأخـذ الأهميـة الجغرافيـة الـسياسية والجغرافيـة الاستراتيجية للبلد في الحسبان أيضاً. والجميع متفقون على أن هذا الإصلاح أساسي لتحقيق الاستقرار وتوطيد أركان جمهورية الكونغو الديمقراطية بعد الصراع.

وأود الآن أن أستعرض الحالة الإنسانية بإيجاز. لقد كـان تقرير الأمين العام (S/2011/20) مُفصَّلاً للغاية في هـذا الـشأن، وخاصـة فيمـا يتعلـق بالمقاطعـات الـشرقية والجنوبيـة. وعمومـاً، فإن الحالـة لا تـزال مـدعاة للقلـق، وإن كـان ينبغـي لنـا أن نقـر بالعمـل الـذي يـضطلع بـه مفـوض الأمـم المتحـدة السامي للاجئين وبعثة الأمم المتحدة. فالحالة تبعث على القلق بشكل خاص لا في الشرق فحسب، بل وفي الغرب أيضاً.

في الشمال الغربي، وقعت الحكومة اتفاقاً ثلاثياً مع جمهورية الكونغو الشقيقة ومفوضية الأمم المتحدة للاجئين، واعتمدت جدولاً زمنياً يحدد يوم ٢٠ نيسان/أبريل موعداً لبـدء العمليـات لإعـادة النـازحين مـن أبنـاء بلـدي مـن شمـال جمهوريـة الكونغـو إلى وطنـهم. فموسـم الأمطـار قـد جعـل الظروف المعيشية للنازحين محفوفة بالمخاطر تماماً. ومفوضية الأمـم المتحـدة للاجـئين تحتـاج إلى مـوارد إضـافية لمـساعدة دولتّيّ الكونغو على تقديم العون للنازحين.

وإذا اتجهنـا إلى الغـرب، فـإن جمهوريـة الكونغـو الديمقراطية تقر بالحق السيادي لكل البلدان في إدارة سياساتها بـشأن الهجـرة علـى النحـو الـذي تـراه ملائمـاً. ومـع ذلـك، وكما نفعل مع البلدان الأخرى على أساس يومي، وخاصة تلك الواقعة في نصف الكرة الشمالي، فإننا نطالب بأن تجرى عمليات طرد الرعايا الكونغوليين بكرامة ووفقاً للالتزامات ذات الصلة المقطوعة منذ ما يربو على ١٠ سنين.

إن عـام ٢٠١١ سـيكون بالتأكيـد عـام الانتخابـات في أفريقيـا. وتزمـع جمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة إجـراء الانتخابات في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر. وقد تابع أعضاء المجلس كافة المناقشات التي أفضت إلى المراجعة الدستورية. ومن الأهمية أن نؤكد أنه ما من أحد في جمهورية الكونغو الديمقراطيـة يـشكك في دسـتورية تلـك المراجعـة. وبـصرف النظر عن النوايا الحقيقية أو المفترضة لمن أطلقوا هذه المراجعة، تجدر الإشارة إلى أنهم فعلوا ذلك في امتثال تام للمادتين ٢١٨ و ٢١٩ من دستور ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦.

ومن المفيد بنفس الدرجة أن نذكر أن النقاش بشأن مراجعة الدستور إنما يرجع إلى عام ٢٠٠٦، عندما أعتمده رئـيس الجمهوريـة. ومـا زال الأمـل يـراود المتـشددين

في أن البرلمان – المنتخب حديثاً آنذاك، والذي سيصوت عليه الشعب والقيادات العليا مرة أخرى هذا العام – سيقوم بمراجعة الدستور بكامله، والذي كان نتاج مفاضلات ومفاوضات بل وحتى مساومات بين كيانات غير منتخبة خلال فترة الانتقال السياسي. ويحبذ المعتدلون، من جانبهم، إدخال التعديلات عند الضرورة مع تزايد قوة المؤسسات وترسخها.

وفي كل الأحوال، فإن الحكومة على اقتناع راسخ بأن المراجعة ستمكنها من الاضطلاع بمسؤوليتها التاريخية لضبط طموحات ديمقراطيتنا الفتية، التي ما زالت في أول الطريق، كيما تتواءم مع مواردها الخاصة، والتعلم من التجارب الأفريقية الأخرى.

وفضلاً عن ذلك، وكما أشار تقرير الأمين العام، التزمت حكومة بلدي بتغطية معظم تكاليف الانتخابات. وهذا قرار سيادي، يعود إلى عام ٢٠٠٦، عُرِض على اللجنة التوجيهية وأقرته. وفي ضوء مشاكلنا الاقتصادية الراهنة، ستكون هذه تضحية كبيرة، إلا أنها مفيدة وضرورية إن أردنا يوماً تنظيم الانتخابات على النحو الذي تنظم به في كل الديمقراطيات الجديرة بتلك الصفة.

ستكون الحكومة الكونغولية مسؤولة عن أمن المرشحين ومراكز الاقتراع والنتائج. وقد طلبنا بالفعل دعماً لوجستياً من بعثة الأمم المتحدة. وبفضل البعثة بدأنا فعلاً في توزيع مواد انتخابية مختلفة. وتتحمل حكومة بلدي تكلفة الوقود والصيانة لعملية التوزيع هذه. ونحن الآن في انتظار تعليمات مفصلة من اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة المنشأة حديثاً بشأن كيفية تنظيم العملية الانتخابية، وخاصة تسجيل الناخبين، والقوائم الانتخابية، وعمليات التصويت وفرز الأصوات. باختصار، إننا نطلب من اللجنة أن تنير لنا طريقنا صوب هذه الانتخابات.

تلك هي العناصر القليلة التي كنت أود التطرق إليها في جلسة هذا الصباح. ولا يسعني أن أختتم بياني بدون أن أعرب لكم عن الامتنان أولاً، سيدتي الرئيسة، بصفتكم السامية الأخرى كرئيس للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) المعنية بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن العلاقات بين حكومة بلدي وأفرقة الخبراء المختلفة التي تعاملنا معها منذ عام ٢٠٠١ قلما شهدت خلافاً واتسمت دائماً باحترام نطاق عمل كل الأطراف الفاعلة المعنية، على الرغم من خلافاتنا. ولطالما عززت تقارير فريق الخبراء عملية السلام إلى حد كبير، مثلما حدث في العام المنصرم. وبوسع المرء أن يتبين بسهولة الإسهام المتواضع لفريق الخبراء في القرارات والمقررات المعتمدة في اجتماع قمة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بشأن إدارة الموارد المعدنية وإصدار الشهادات، المعقود في لوساكا، زامبيا، في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. والتعاون بين فريق الخبراء والحكومة، من خلال وزارة التعدين، هو أبعد ما يكون عن الانتهاء.

ويحدونا الأمل في أن نواصل الاستفادة من خبرة الفريق، لا سيما هذا العام، الذي ستترأس خلاله جمهورية الكونغو الديمقراطية عملية كيمبرلي. ونفس الشيء ينطبق على المجالات الأخرى، مثل مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي استرعت أفكار الفريق بشأنها انتباهنا بالتأكيد. وبعبارة أخرى، يأمل بلدي في مواصلة العمل عن كثب مع المجلس وفريق الخبراء المنشأ عملاً بالقرار ١٩٥٢ (٢٠١٠) بروح من الاحترام المتبادل. هذا هو مطلبنا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. أود الآن أن أدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.